استنفار كوادر المشافي الطبية خلال عيد الأضحى

معاون وزير التعليم لـ«الوطن»: برنامج مناوبة وتأمين مختلف المواد والمستلزمات الطبية

«الصحة»: تطبيق خطة الطوارئ العامة المتعلقة بعمل سيارات وأقسام الإسعاف

مدير المواساة: معظم الحالات خلال العيد ناجمة عن حوادث السير والتسممات الغذائية

فادي بك الشريف

أكدت فادية ديب معاون وزير التعليم العالي للشؤون الصحية استنفار الكوادر الطبية والممرضين وطلبة الدراسات العليا خلال أيام عيد الأضحى من خلال وضع برنامج للمناوبات على مدار اليوم لاستقبال كل الحالات الإسعافية الطارئة الواردة للمشافي الجامعية والتعامل معها على الفور واتخاذ كل الإجراءات والعلاجات اللازمة.

ونوهت ديب بخدمة المواطنين بالطاقة الممكنة وعدم تأخير الحالات الإسعافية، مع تأجيل أي حالات باردة إلى ما بعد العيد، ناهيك عن توجيه جميع مديري المشافي بالجهوزية الكاملة لتقديم الخدمات، علماً أن مختلف المواد الطبية والمستلزمات والأدوية العلاجية متوافرة في المشافي.

وأوضحت معاون وزير التعليم العالي أن المناوبين يغطون كل الأقسام الإسعافية في ١١ مشفى جامعياً موزعين على عدد من المحافظات.

هذا ووفرت الوزارة مختلف الأدوية والتجهيزات الطبية إضافة إلى اتخاذ كل الإجراءات الاحترازية من تنظيف وتعقيم أقسام الإسعاف والجراحة والعناية المشددة والعمليات والكلية الصناعية والحواضن وأقسام المنافس والنسائية والتوليد، علماً أن المشافي التابعة لوزارة التعليم العالي في مدينة دمشق: الأسد الجامعي والمواساة والتوليد وأمراض النساء والبيروني وجراحة القلب والأطفال وفي حلب مشافي حلب الجامعي وجراحة القلب والتوليد وفي اللاذقية مشفى تشرين الجامعي وفي حمص مشفى جامعة البعث.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام مشفى المواساة الدكتور عصام الأمين الاستنفار الكامل على مدار الساعة في ظل وجود مختلف الأقسام الإسعافية سواء الجراحية أم الداخلية أو العينية أو الأذنية وحتى الخدمات الشعاعية والاستقصاءات الضرورية، مع وجود عدد كاف من المناوبين.

ولفت الأمين إلى أن معظم الحالات التي ترد إلى المشفى خلال العيد ناجمة عن حوادث السير والتسممات الغذائية، إضافة إلى الإسعافات الاعتيادية، مع انخفاض خلال العيد الماضي للحالات الناجمة عن ألعاب الأطفال، مؤكداً توافر مختلف المواد والمستلزمات والتجهيزات الطبية للتعامل مع أي طارئ، ناهيك عن القيام بجولات ميدانية للوقوف على تأمين العلاجات واتخاذ كل التدابير.

هذا ووجهت وزارة التعليم العالي إلى مديري المشافي كتاباً بموافاتها بجدول مناوبات الكادر الطبي والإداري والفني (أطباء– ممرضات– طلاب دراسات عليا وإداريين وفنيين) خلال العطلة على مدار الساعة بما يضمن حسن سير العمل مع التركيز على أقسام الإسعاف والعمليات والعنايات المشددة والحواضن والأطفال وتوفير كل الأدوية والمستلزمات الإسعافية لاتخاذ كل الإجراءات المطلوبة خلال العيد.

في سياق متصل، أكدت وزارة الصحة جهوزية كل المشافي والمراكز الصحية للاستمرار بتقديم الخدمات الطبية للمواطنين خلال عطلة العيد المبارك في مختلف المحافظات، مؤكدة في تعميم لها على مديريات الصحة ومشافي الهيئات العامة ضرورة التزام الاختصاصيين المناوبين بالدوام الفعلي في أقسامهم وجهوزية أقسام العناية في المشافي ورفدها بكل الاختصاصات المطلوبة وتطبيق خطة الطوارئ العامة المتعلقة بعمل سيارات وأقسام الإسعاف في المشافي بحيث تكون كل سيارات الإسعاف مناوبة وبحالة جاهزية تامة خلال العطلة.

وشددت الوزارة في تعميمها على ضمان انتشار سيارات الإسعاف ضمن المحافظة مع الكادر المطلوب تلبية للحالات الطارئة وحالات النداء على الرقم ١١٠.

وطلبت الوزارة توخي الحذر في كل ما يتعلق بألعاب الأطفال ومتابعتهم وتوعيتهم المسبقة للابتعاد عن مسدسات الخرز والألعاب النارية.

اللاذقية تستعد لعطلة العيد.. والخبز يوم الجمعة بدلاً من السبت القادم

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد محافظ اللاذقية عامر هلال على استمرار تقديم الخدمات المطلوبة من الجهات العامة إلى المواطنين طوال فترة أيام العطلة المقبلة التي حددتها الحكومة من ٩ حتى ١٤ الشهر الجاري.

وفي تعميم – اطلعت عليه «الوطن» – وجه هلال كل المديريات والجهات العامة بالمحافظة لوضع جداول مناوبة وتأمين استمرار العمل لتقديم الخدمات للمواطنين خلال عطلة عيد الأضحى المبارك.

وتموينياً، أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد زاهر لـ«الوطن»، استمرار عمل المديرية طوال أيام العطلة عبر جداول مناوبات لجميع الدوريات لمتابعة عمل الفعاليات كافة ومنها محطات الوقود والمخابز المستمرة بعملها من دون عطلة.

وأشار زاهر إلى أن محطات الوقود مستمرة بعملها طوال فترة العيد حسب الكميات المتوافرة وحسب خطة لجنة المحروقات لتأمين المواطنين وفق المخصصات، لافتاً إلى وجود ١١٨ محطة وقود في المحافظة منها ٣٤ محطة تبيع بسعر التكلفة.

وفيما يخص سفريات النقل «البولمان»، بيّن زاهر أنه نتيجة عطلة العيد وما يحدث من ضغط على عمل وسائل البولمان، وافق محافظ اللاذقية على إعادة ١٢ بالمئة من الكميات المحسومة لهذه الباصات بحيث تخدم المواطنين الراغبين في السفر في أثناء عطلة عيد الأضحى.

وذكر أنه بالتنسيق بين لجنة السير ومديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك تم تحويل جميع السرافيس المتسرية أو المتقعة عن تأدية الخدمة إلى المديرية لتنظيم الضبوط اللازمة وفقاً للمرسوم رقم ٨ الخاص بحماية المستهلك، مشيراً إلى أنه خلال اليومين الماضيين تم تنظيم ١٠٤ ضبوط بحق سرافيس مخالفة وتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم.

من جهته، أكد مدير فرع المخابز في اللاذقية تمام ميكائيل لـ«الوطن»، أن المخابز ستعمل يوم الجمعة القادم بدلاً من يوم السبت المصادف لأول أيام عطلة العيد، وسيتم توزيع المخصصات نفسها دون أي نقص بما يلبي حاجة المواطنين.

وأشار ميكائيل إلى استمرار عمل المخابز كافة طوال أيام العطلة وفقاً لعمل كل مخبز وعطلته الرسمية (يوم بالأسبوع فقط)، مشيراً إلى إنتاج الخبز بمواعيده وتلبية حاجة المواطنين وفق المخصصات وبالجودة والنوعية وفقاً للمواصفات.

وعن استعدادات القطاع الصحي لعطلة العيد، أكد عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع الصحة عبد الحسن شروف لـ«الوطن»، اتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة العمل في المشافي التابعة لمديرية الصحة بما يضمن تقديم الخدمات الطبية للمواطنين طوال العطلة.

وبيّن شروف أن المشافي التابعة للمديرية ستعمل على مدار اليوم ٢٤ ساعة، وهي بأتم الجهوزية لاستقبال وقبول كافة الحالات المرضية والإسعافية وعلاجها وفق اللازم، مشيراً إلى توافر كل المستلزمات الطبية وتسليم الشعب الطبية جميع الاحتياجات اللازمة.

المسابح الخاصة مقصد العائلات الحموية الفقيرة للاصطياف بالعطل والأعياد

حماة- محمد أحمد خبازي

انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي إعلانات كثيرة، عن تأجير المسابح الخاصة والواقعة ضمن فيلات أو مزارع بمختلف مناطق محافظة حماة خلال فترة العيد، بأجور مغرية بهدف استقطاب زبائن للحجز المسبق.

وبين عدد من أصحاب تلك المسابح في حماة وسلمية لـ«الوطن»، أن التأجير يكون للعائلات فقط، أو لمجموعة شباب، أو لمجموعة نساء، وأن المسابح معقمة ونظيفة، وفيها مطابخ ومستلزمات كاملة، وبعضها مزود بطاقة بديلة، وفيها راوترات!، وأوضح بعضهم أن الأجرة لليوم الواحد مابين ٦٠ – ٢٥٠ ألف ليرة حسب تصنيف المسبح أو الفيلا أو المزرعة، ووقوعها في منطقة شعبية أو مخملية.

وبعض المسابح تؤجر على فترتين صباحية ومسائية، الأولى من الساعة صباحاً وحتى الثامنة مساء ما بين ٥٠–١٥٠ ألف ليرة، والثانية من الثامنة مساء وحتى السابعة صباحاً وبأجرة مابين ٤٠–١٠٠ ألف ليرة.

وأما يوم الجمعة فأجرة المسبح فيه من ٧٥–٢٥٠ ألف ليرة. وما على العائلة التي تستأجر المسبح سوى إحضار طعامها وشرابها– يقول صاحب أحد المسابح بحماة– والمتعلقات الشخصية لكل فرد من أفرادها.

ولفت بعضهم إلى أن الحجوزات كاملة ومنذ يوم الجمعة المقبل وحتى نهاية عطلة العيد! وبين عدد من المواطنين أن المسابح الخاصة أصبحت مقصداً لهم خلال عطلة نهاية الأسبوع، أو العيد، لكونها أقرب وأرخص من التوجه للساحل وحجز شاليهات إن وجدت، أو غرف في الفنادق الشعبية أو غير الشعبية.

وأوضح بعضهم أن كلفة اليوم أو ثلاثة أيام بالمسابح والفيلات الخاصة تعد زهيدة مقارنة مع أجور الشاليهات والفنادق بطرطوس أو اللاذقية، وهي تسد جماعياً «والحمل عالجماعة خفيف» يقول أحدهم.

ولفت آخرون إلى أن عدة عائلات من الأقرباء أو الأصدقاء يمكنهم الاشتراك باستئجار مسبح.

مصدر في مجلس مدينة حماة بيّن لـ«الوطن»، أن في حماة العديد من المسابح الخاصة ومعظمها ضمن فيلات كما في منطقة «زهرة المدائن» على الطريق العام حماة–حمص، أو في مزارع خاصة، كما في منطقة غرب المشتل أو قصارين، أو على طريق محردة. وأوضح أن هذه المسابح أصبحت خلال السنوات الأربع الأخيرة تستقطب العائلات الحموية غير القادرة على قضاء العطلة الأسبوعية أو الإجازات أو عطلة العيد بالساحل السوري، للأسباب التي يعرفها الجميع.

ولفت إلى أن لا علاقة لمجلس المدينة بأجرتها، وإنما بالمراقبة العامة، صحياً فقط، أي من حيث نظافة المياه وكلورتها.

البسطات خارج سيطرة التموين وبيع الألعاب النارية يغزو شوارع المدينة

مدير التموين: من الصعب ضبطها لعدم امتلاكها محال يمكن معاقبتها بإغلاقها

السويداء -عبير صيموعة

فوضى كبيرة بالأسعار تشهدها أسواق السويداء بالتزامن مع اقتراب عيد الأضحى تراقبها فوضى أكبر بانتشار بسطات المواد الغذائية والحلويات التي أغلقت كثيراً من الطرقات الرئيسية والفرعية في المدينة.

تلك البسطات نافست المحال بعرضها للمواد الغذائية والحلويات بأسعار أقل بغض النظر عن النوعيات المعروضة ضمنها ولعل أخطر ظاهرة لانتشار تلك البسطات كانت من نصيب بسطات الألعاب النارية التي انتشرت انتشار كالنار بالهشيم رغم خطورتها والتحذيرات المتكررة من وزارة الداخلية.

أصحاب بعض المحال التجارية أكدوا لـ«الوطن» أن الإقبال على شراء مستلزمات العيد هذا العام تراجع بشكل ملحوظ لعدم توافر السيولة المالية اللازمة للشراء وليبقى الشراء بكميات كبيرة محصوراً بميسوري الحال.

بينما أشار مواطنون ممن التقتهم «الوطن» خلال جولتها ضمن الأسواق إلى أن جميع المواد الغذائية وغير الغذائية سجلت ارتفاعاً كبيراً بالأسعار، الأمر الذي دفع الكثير منهم للتوجه نحو «البسطات» لشراء ما هو معروض عليها من بضاعة وخاصة الحلويات والسكاكر لأن أسعارها أرخص بغض النظر عن جودتها.

كما أكد الأهالي ضمن أسواق المدينة وشوارعها أن قضية الألعاب النارية باتت قضية تؤرق الجميع نظراً لما سببته تلك الألعاب من أذى للمارة والسيارات على حد سواء، خاصة مع قيام البعض وضمن الشوارع العامة برمي الألعاب والمفرقعات النارية على المارة والسيارات ليلاً على حد سواء، حيث طالب الأهالي بضرورة كبح تلك الظاهرة ومحاسبة مستخدميها ضمن الشوارع العامة وتنظيم الضبوط اللازمة بحقهم وبحق بائعي تلك الألعاب نظراً لخطورتها.

من جهته مدير التجارة الداخلية في السويداء خلدون حماد أكد لـ«الوطن» أن بيع الألعاب النارية بالأصل مخالف لقرارات وزارة الداخلية المتضمنة منع بيعها، لذلك فإن مراقبتها من اختصاص الجهات المختصة، موضحاً أن المفرقعات تباع على البسطات بشكل مخالف ولقمع هذه الظاهرة الخطرة يجب تضافر كل الجهات للحد منها، ولاسيما أنها تأخذ منحىً تصاعدياً هذه الأيام.

أما فيما يتعلق بأسعار المواد الغذائية والحلويات فقد أشار حماد إلى أن دوريات التموين ومنذ بداية الأسبوع تقوم بجولات مكثفة على الأسواق لضبط الأسعار وسحب عينات من المواد المعروضة، وأضاف: أما بائعو «البسطات» فمن الصعب ضبطهم لعدم امتلاكهم محال تجارية ليصار إلى إغلاقها في حال ضبط أي مخالفة لديهم.

نتيجة عدم الإقبال على شراء الألبسة تجار حلب يقدمون حسومات تصل إلى ٥٠ بالمئة

حلب- خالد زنكلو

بخلاف ما هو معروف وشائع في مواسم الأعياد، أجرى العديد من أصحاب محال الألبسة في حلب حسومات على مقتنياتهم بهدف اجتذاب الزبائن، وفي ظاهرة هي الأولى من نوعها في المدينة.

ودرجت العادة أن يرفع أصحاب محال الألبسة قيمة معروضاتهم من الألبسة والحقائب قبيل عيدي الفطر والأضحى لكونهما مناسبتين شرائيتين مهمتين يضطر المستهلكون إلى النزول عند رغبة وضغط العارضين لبضائع العيد.

وعزا متسوقون في شوارع حلب المخصصة لبيع الألبسة، مثل الاكسبرس في حي الفرقان والماركات في حي الموكامبو والتلل والقوتلي، لـ«الوطن» لجوء بعض محال الألبسة إلى التخفيضات إلى عزوف الزبائن عن الشراء بسبب انخفاض القدرة الشرائية لمعظم شرائح المجتمع، والتي لم تصل إلى ما هي عليه من قبل في عاصمة الاقتصاد السوري التي يتباهى أبناؤها بالقدرة على الإنفاق، خصوصاً في المناسبات والأعياد الدينية.

وعدّ المتسوقون التخفيضات المقدمة راهناً على ألبسة العيد «حركة ذكية» من أصحاب المبادرة تدفع للتسوق في أهم المناسبات الشرائية «وهو ما بدا من كميات الألبسة التي تبيعها المحال ذات الحسومات، ومنها محال معروفة وأخرى تحمل أسماء ماركات والتي تشهد إقبالاً لافتاً، على حساب باقي المحال التي لم تقدم تخفيضات»، وفق قول أحدهم لـ«الوطن».

ولفتوا إلى أن بعض الحسومات على الألبسة وصلت إلى ٥٠ بالمئة «ما يعني أن أصحابها يحققون أرباحاً كبيرة لو لم يقدموا الحسومات، لأنه من غير المعقول أن يتحملوا خسائر وقت اشتداد الطلب على معروضاتهم في العيد».

وبدت شوارع الألبسة خفيفة الحركة في الفترة المسائية المخصصة للتسوق، على غير عادتها في المناسبات المماثلة وفي مثل هذا التوقيت الذي يعوّل عليه أصحاب ورش الألبسة ومحال بيعها في تحقيق أرباح من عمليات البيع لتعويض خسائر استثمار واستئجار المحال في غير أوقات المناسبات.

وبين موظف لدى القطاع العام لـ«الوطن» أنه قصد شارع الاكسبرس مع عائلته من أجل قضاء وقت بغية الفسحة والفرجة فقط: «حالت ضغوطات الحياة المعيشية دون شراء أي قطعة ألبسة لأي فرد من عائلتي بعدما اشتريت لأولادي ألبسة صيفية في عيد الفطر المنصرم وليس لدي القدرة على الشراء لهم في عيد الأضحى، ولذلك سيلبسون الألبسة ذاتها».

مقابل ذلك، احتفظ بعض أصحاب المحال التجارية بأسعارها المخصصة لغير فترة العيد، على حين زاد بعضهم الآخر من قيمة مقتنياتهم بنسب متفاوتة، مستغلين تخصيصهم ألبسة خاصة بالمناسبة لم تعرض في الفترة السابقة أو يحتكرون عرضها وبيعها.